

المجاز في القرآن (دراسة تأصيلية)

معتوقة بنت محمد حسن الحساني

الاستاذ المشارك بجامعة أم القرى

Umm Al-Qura University

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، أما بعد: إن من معالم البلاغة القرآنية، وركنها الرصين المجاز، والقرآن الكريم الذي هو رسالة العالمين، ومعجزة الرسول الخالدة، الذي تحدى به فصحاء وبلغاء العرب أن يأتوا بمثله فصاحة وبلاغة، و نظما وتركيبا ومضمونا، تضمن مفاهيم ومعاني لا يمكن أن تخطر على بال أي إنسان زمن نزوله، ومن بعد تحداهم أن يأتوا بعشر سور من مثله، أو حتى بسورة واحدة؛ فعجزوا جميعا عن مجاراته؛ فصدق قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّيِّنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. ذهب ابن رشيق إلى اعتبار المجاز هو علم البيان بأجمعه، وأنه أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة. لقد نزل القرآن بلغة العرب وعلى نفس طرائقهم وأساليبهم، ومن طرائقهم التعبير بالمجاز وفي هذه الدراسة الموجزة سننتقل إلى معنى المجاز في اللغة واصطلاح ونشأة علم المجاز وأقسامه، والاختلاف في وقوعه في القرآن وسرد أدلة المجيزين والمنكرين، وطرق تدوينه والجهود المبذولة فيه قديما وحديثا.

منهج البحث :

اعتمدت في هذه الدراسة منهج الاستقراء والاستنتاج فجمعت ما استطعت جمعه من معلومات للوصول إلى نتائج تخدم هذه الدراسة خطة البحث: تضمن البحث مقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع ومنهج البحث وخطة البحث، وخمسة فصول هي على النحو التالي .

الفصل الأول: تعريف المجاز القرآني وتاريخه، وفيه :

المبحث الأول : المجاز في اللغة .

المبحث الثاني: المجاز في الاصطلاح.

المبحث الثالث: نشأة علم المجاز.

المبحث الرابع: أقسام المجاز في القرآن الكريم وفيه :

المطلب الأول: المجاز المستعار في القرآن الكريم.

المطلب الثاني: المجاز المرسل في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: المجاز العقلي في القرآن الكريم.

الفصل الثاني: الاختلاف في وقوع المجاز في القرآن الكريم، وفيه:

المبحث الأول: المجيزون لوقوع المجاز القرآني وأدلتهم .

المبحث الثاني: المنكرون لوقوع المجاز القرآني في القرآن الكريم وأدلتهم .

الفصل الثالث: طرق التدوين في المجاز القرآني قديما وحديثا، وفيه:

المبحث الأول: المجاز في كتب التفسير وعلوم القرآن والعقائد.

المطلب الأول: المجاز في كتب التفسير.

المطلب الثاني: المجاز في كتب علوم القرآن .

المطلب الثالث: التدوين المبثوث في كتب العقائد.

المبحث الثاني: التدوين في الكتب المستقلة بالمجاز .

الفصل الرابع: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم قديما وحديثا، وفيه:

المبحث الأول: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم قديما.

المطلب الأول: جهود أبو عبيدة (ت ٢١٠).

المطلب الثاني: جهود السكاكي (ت ٢٢٦).

المطلب الثالث: جهود الجاحظ (ت ٢٥٥).

المطلب الرابع: جهود ابن قتيبة (ت ٢٧٦).

المطلب الخامس: جهود الشريف الرضي (ت ٤٠٦).

المطلب السادس: جهود الجرجاني (ت ٤٧١/٤٧٤).

المبحث الثاني: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم حديثاً.

المطلب الأول: جهود الدكتور شوقي ضيف.

المطلب الثاني: جهود الدكتور سيد نوفل.

الفصل الخامس: أبرز المحدثين الذين تناولوا المجاز بالدراسة والبحث .

المبحث الأول: جهود عبد القادر حسين.

المبحث الثاني: جهود الدكتور عبد العظيم المطعني.

الخاتمة ثم النتائج والتوصيات، والفهارس .

الفصل الأول: تعريف المجاز القرآني وتاريخه. المبحث الأول: معنى المجاز في اللغة.

المجاز لغة جاء في لسان العرب: "جوز: جوزت الطريق وجاز الموضوع جوزاً .. وأجاز غيره وجازه: سار فيه وسلكه، وأجازته خلفه وقطعه، وأجازته: أنفذه ... والمجاز والمجازة: الموضوع... ٢" يبين من عرض ابن منظور لمدلول مادة (جوز) أن المادة تعالج جانباً مادياً من خلال عملية السير في الطريق وعملية سلوك هذا الطريق ثم تنتقل الدلالة بعد ذلك لتكشف لنا عن مدلول مادّي أيضاً ألا وهو الطريق، والطريق ذا علاقة بعملية السير؛ حيث إنه هو موضع السير ومكانه فلا سير بغير طريق؛ وعلى هذا يمكن أن نستنبط من خلال دراسة تاريخية أن انتقال مدلول المجاز والمجازة من عملية السير نفسها إلى الطريق المرتبط بهذه العملية، وهذا يكون نتيجة تطور دلالي للفظه وقد وضح لنا الدكتور إبراهيم أنيس ظاهرة التطور الدلالي بقوله: "فتطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية... ٣" وعلى هذا يبين أن حياة اللغات تتطلب التطور اللغوي الذي من محاوره التطور الدلالي، وهذه تعد ظاهرة طبيعية لكل لغة تعيش وتحيا على ألسن الناس، وهذا يختلف عن اللغات الميتة التي لا تحيا إلا على جدران المعابد أو في بطون بعض الكتب، فهذه اللغات تتسم بالثبوت اللغوي الذي ينتج عنه بطبيعة الحال ثبات دلالي وعدم تطور، وإنما لم نعني بالتطور الانتقال من الأسوأ إلى الأحسن أو الانتقال من البدائية إلى التحضر ولكن نعني بمعنى التطور الانتقال الدلالي للفظه، ويعرض لنا الشيخ أحمد رضا دلالات أخرى لهذه لمادة (جوز)، فيقول عن بعضها: "... أجاز الموضوع: جازه: قطعه. . والبيت من الشعر: أتم مصراعه أو أتى ببيت آخر معه... و. على اسمه: ضرب ... و. رأيه: أنفذه و. القاضي الحكم: أنفذه. و. له البيع: أمضاه. و. له الماء: أعطاه... وأجازته ماء يجوز به الطريق أي سقاه.... والمجاز والمجازة: موضعان. ذو المجاز: سوق للعرب." ٤ يبين من عرض الشيخ أحمد رضا أن مادة (جوز) قد تعدت عملية السير وقد تعدت مفهوم الطريق إلى معانٍ أخرى، فنجده يتحول من المعنى المادي لمادة (جوز) إلى معنى تجريدي أو ذهني أو بمفهوم أدق إلى معنى أدبي وهو عملية البناء الشعري من خلال إتمام البيت من خلال تجاوز مصرع البيت إلى المصرع الآخر الذي به تتحقق عملية بناء البيت الشعري، ثم يستخدم المادة أيضاً في عملية الانتقال الشعري؛ أي تجاوز البيت الشعري إلى بيت آخر، ومن هنا نرى الظل الرابط ما بين عملية السير المادية المحسوسة لمادة (جوز) وما بين عملية البناء الشعري للبيت أو القصيدة هو ظل (الانتقال)؛ فأجاز الموضوع قطعه، وهذا القطع يتطلب سيراً وهذا السير لا يعدو كونه انتقال من موضع ما إلى موضع آخر، أمّا عن أجاز البيت من الشعر تعني التمام تمام البيت أو القصيدة من خلال الانتقال من بيت إلى آخر وهذا التمام يتطلب عملية الانتقال سواء كان الانتقال من مصرع البيت إلى مصرعه الآخر أو الانتقال من بيت إلى بيت آخر، ثم يعرض لنا الشيخ أحمد رضا معانٍ تجريدية أو ذهنية أو معنوية أخرى لمادة (جوز) تفرق عن عملية السير ومفهوم الطريق فتتحول المادة لمفهوم النفاذ سواء كان نفاذ الرأي أم كان نفاذ حكم القاضي، والنفاذ هنا يعني التمام والتحقق وهذا التمام والتحقق يتداخل مع عملية السير في نطاق الانتقال أيضاً؛ فلما كان السير هو انتقال مادي محسوس من موضع إلى موضع آخر كان نفاذ الرأي انتقال أيضاً ولكن من عدم الوجود إلى الوجود أو من عدم الكون إلى الكون أو بتعبير آخر هو انتقال من الشك إلى اليقين، وكان نفاذ حكم القاضي انتقال من المقول إلى المفعول، وعلى هذا يمكن القول بأن الظل الذي يجمع ما بين مادة (جوز) ومعناها الحسي المادي على السير في الطريق من موضع إلى موضع وبمعناها الذهني أو المعنوي في تمام إنفاذ الرأي أو الحكم من القاضي هو (الانتقال)، ثم يبين لنا دلالات

أخرى لمادة (جوز) بمعنى العطاء والسقاية، ثم تطلق هذه اللفظة على مواضع فنجدها تطلق على موضعين وعلى سوق أدبي هو سوق ذو المجاز.

المبحث الثاني: معنى المجاز في الاصطلاح.

لمصطلح المجاز مدلوله عند أصحاب علوم القرآن، فنجد الزركشي صاحب البرهان يذكر معنى المجاز قائلاً: "وأما معناه، فقال الحاتمي: معناه طريق القول، ومأخذه مصدر (جزت مجازاً) كما يقال: (قمت مقاماً)"^٥ فإن تعريف الزركشي لمصطلح المجاز على النحو السابق لا يتطابق مع تعريف علماء البلاغة؛ حيث إن الإمام الزركشي لم يحدد المصطلح ولم يخصصه، وكل ما قال به إنه ضرب من القول، وهذا التعريف لم يكن بعيداً عن ابن قتيبة فقد قال به قبل الزركشي، حيث نجده قائلاً: "وللعرب (المجازات) في الكلام، ومعناها طرق القول ومأخذه"^٦، ولكن ابن قتيبة قد وضع أمامنا طرق القول، فكانت تضم أجناساً عدة من البلاغة، نحو: الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف،... إلخ وعلى هذا كان العنوان به من الاتساع ما به، وبالرغم ما حدده الزركشي من تعريف للمصطلح إلا أن فهمه للمصطلح كان أدق من تعريفه، وهذا يتضح مما ساقه من أمثلة في باب المجاز، فقد عرض تحت عنوان المجاز في المركب (المجاز العقلي) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١٥﴾﴾ الأنفال: ١٥ فقد قال: "نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها"^٧ يبين هنا أن مفهوم المجاز المركب (العقلي) كان واضحاً في ذهن الزركشي؛ فقد أوضح أنه نتيجة عملية الإسناد؛ حيث انتقلت نسبة الزيادة من الله الفاعل الحقيقي لها إلى الآيات، كما أنه وجه النظر إلى ما قال به علماء البلاغة من الملاحظة ما بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه أو العلاقة ما بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول له؛ وقد ذكرها الإمام هنا، وهي السببية في قوله: "لكونها سبباً فيها"، ثم يعرض الإمام الزركشي المجاز الإفرادي (المرسل)، ويعرض الأمثلة التي توضح وضوح هذا النوع من المجاز في ذهنه، قال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَّرَعٌ وَيُرَقُّ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَرِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُخِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٦﴾﴾ البقرة: ١٦ قال الزركشي: "أي أناملهم، وحكمة التعبير عنه بالأصابع الإشارة إلى أنهم يدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد، فراراً من الشدة، فكأنهم جعلوا الأصابع"^٨ وقد وضع الزركشي هذا المثال تحت عنوان (إطلاق اسم الكل على الجزء)، وهذا يعني أنه أدرك عملية الانتقال من المعنى الأصلي إلى معنى آخر كما أدرك الملازمة ما بين المعنيين، وهي إطلاق الكل مع إرادة الجزء، وعلى هذا يمكن القول بأن ما قال به الإمام الزركشي من تعريف لمصطلح المجاز لم يكن ذا وضوح أو تخصيص، أما ما أورده من أمثلة وتعليقه على هذه الأمثلة وبيان المجاز فيها وتوضيح الملازمة ما بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه يوحي بأن مصطلح المجاز لدى الإمام الزركشي كان واضحاً محددًا مخصصاً لا يفترق عن المجاز لدى علماء البلاغة. فإذا انتقلنا إلى تعريف مصطلح المجاز لدى واحد من علماء البلاغة وهو الإمام السكاكي، فنجد: "وأما المجاز فهي الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع"^٩ يبين من تعريف السكاكي للمجاز أنه هو المقابل للحقيقة، ثم يوضح وجود القرينة التي توجب المجاز في التركيب، وعلى هذا فقد كان تعريف المجاز لدى السكاكي محددًا مخصصاً يمثل المصطلح كما سار عليه علماء البلاغة وغيرهم من العلماء، فقد وضعه الإمام السكاكي بدقة شديدة وعبقرية فريدة، فجعله شاملاً لما تحته من أمثلة مدرجة مانعاً من دخول غيرها أو شبهها تحتها.

المبحث الثالث: نشأة علم المجاز

قبل أن نشرع في بيان نشأة علم المجاز لا بد لنا من بيان أن المجاز نفسه على أنه طريق من طرق البيان فهو قديم قدم البيان؛ فقد نلمحه في أقدم ما وصل إلينا من نصوص، فهذا الشعر الجاهلي يبنى بشكل بين عن وجود المجاز بقوة في عملية البيان، أما ما يعيننا هنا هو الكلام على نشأة المجاز باعتباره علمًا له قواعده وأصوله عند علماء العرب، فقد ظهرت إرهافات علم المجاز في فترة مبكرة، فقد عرفت حقيقته وعرف موضوعه على أنه صرف اللفظ عن معناه الأصلي الذي وضع له إلى معنى آخر تدل عليه القرائن دون التطرق إلى اسمه، فقد نقل لنا سيبويه عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي بعضاً من النصوص المصروفة صرفاً مجازياً، فنجد قائلاً: "وكذلك في قوله تعالى ﴿وَهُوَ

الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾ الأنبياء: ٣٣ لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها . بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور. ١٠. ومن هنا تظهر إرهابات المجاز لدى علماء العربية القدامى، ولكن المجاز كمصطلح ظهر أول ما ظهر عند الإمام أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) في كتابه: (مجاز القرآن)، ولكن ورود المصطلح مطلقاً على كتاب يُعني بتفسير الغريب في القرآن الكريم يدل على أن مصطلح (المجاز) لم يكن قد اتضح مثل اتضاحه عند العلماء بعد ذلك، فقد عرض الإمام أبي عبيدة ما غمض من ألفاظ في القرآن الكريم، وما غمضت من مسائل تركيبية أو صرفية، فنجده في قوله تعالى: ﴿ وَأَضْمَمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بِيضَةً مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ءَايَةٌ أُخْرَى ﴿٣٤﴾ طه: ٢٢ "أي تخرج نقية شديدة البياض من غير برص، والسوء كل داء معضل من جذام أو برص، أو غير ذلك" ١١. ومن هنا يبين أن المجاز لدى أبي عبيدة لا يتعدى كونه تفسير ما غمض في القرآن الكريم، ولم يكن على ما عرف به بعد ذلك من أنه مقابل للحقيقة، ووضع الكلمة في غير ما وضعت له، ثم ننقل بعد ذلك إلى الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) الذي قد عقد في كتابه: (الحيوان) فصلين يحملان مصطلح المجاز، وهما: (في المجاز والتشبيه بالأكل - في مجاز الذوق) وقد عرف الجاحظ في هذين البابين المجاز على أنه مقابل للحقيقة، كما عرفه على أنه وضع الكلمة في موضع غير الذي وضعت له ويبين هذا من خلال ما عرض من أمثلة وما قام به من تفسير وبيان، على نحو قوله: "وهل قوله: (وقد أكلت أظفاره الصخر) إلا كقوله: كضب الكدى أفنى برائته الحفر" ١٢ فقد عرض في المثال الأول لاستعمال الفعل (أكل) في غير موضعه على وجه المجاز يقابل الحقيقة، وقد بين أيضاً معنى الأكل هنا بالمثال الآخر الذي ذكر فيه الفناء على الحقيقة. وعلى هذا يمكن القول بأن مفهوم المجاز لدى الجاحظ كان قد تبلور في ذهنه على النحو الذي ظهر بعده عند علماء البلاغة وغيرهم، فقد عرفه الجاحظ بحسه اللغوي وعرضه بمهارة تضع تعريفه وتظهره لما بعده، ثم نجد المجاز لدى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) يعني العديد من أصناف البلاغة، فقال في المجاز: "وللعرب (المجازات) في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب،" ١٣ وهذا يعني أن ابن قتيبة يعد ألوان البلاغة المتعددة من المجاز وإن توزعت وأدرجت فيما بعد تحت أبواب متنوعة، ثم ننقل إلى المجاز عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) وقد عرف المبرد أن المجاز عبارة عن ضرب من التفسير أو رد لمحدوف وهذا الرد يعتبر أيضاً ضرباً من التفسير، وقد اتضح هذا مما ساقه من أمثلة، وما كان من تعليقه على هذه الأمثلة وشرحه لها وتفسيره لما غمض فيها، فقد قال في كتابه الكامل قال تعالى: ﴿ فَأَلْوَمَ نَجِيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَاتِنَا لَغَفُلُونَ ﴿٩٢﴾ يونس: ٩٢ "فليس معنى نجيك نخلصك، ولكن نلقيك على نجوة من الأرض. ببدتك: بدرك، يدل على ذلك (لتكون لمن خلقك آية)" ١٤ فإن المبرد جعل المجاز يعني التفسير، فقد أورد الآية تحت المجاز، وقام بتفسير ما غمض فيها من ألفاظ، وفي موضع آخر نجده قائلاً قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوِّي أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَيَأْكُرُونَ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَآيَتِي مَرْضَاتِي لِيُرُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَحْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَن يُفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٦﴾ المتحة: ١ "فالوقف (يخرجون الرسول وإياكم) أي ويخرجونكم لأن تؤمنوا بالله ربكم" ١٥ فالمجاز يعني في الآية رد المحدوف، ومن هنا يكون المجاز لدى المبرد عبارة عن تفسير ما في الآية، ورد ما حذف فيها، فإذا انتقلنا إلى المجاز لدى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد وضع المجاز لديه على أنه مقابل للحقيقة، فقال في (الخصائص) "الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك" ١٦ ويوضح ابن جني أن للمجاز شروط ثلاثة، هي: (الاتساع . التشبيه . التوكيد) وهذا ما يفصل ما بين المجاز والحقيقة، وقد وضع بأمثلة، منها قوله: "وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَدْحَلْتُهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِّنَ الصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ الأنبياء: ٧٥ هذا هو المجاز. وفيه الأوصاف الثلاثة.. ١٧ ويتضح من عرض المثال السابق لدى ابن جني أنه قد جعل المجاز كله مرتبطاً بالتشبيه وهذا يلغي إلى حد كبير المجاز المرسل لديه ويجعله داخلاً في نطاق الاستعارة بالكناية. ثم ننقل إلى المجاز لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني عن المجاز في كتابه: (دلائل الإعجاز): "وأما المجاز، فقد عول الناس في حده على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز" ١٨. ومن هنا يمكن القول بأن المجاز كان قد تمت معرفته على أنه عملية النقل التي تتقل الكلمة من موضعها إلى موضع آخر لعلاقة الملابس ما بين الموضع الأصلي والموضع المنقولة له الكلمة، ثم يفرق الإمام ما بين الاستعارة والمجاز المرسل في عملية المبالغة؛ فإن الاستعارة لديه فيها من المبالغة؛ حيث إنها نقل عن أصله إلى غيره للمشابهة على حد

المبالغة، أما المجاز المرسل فلا يدخل في نطاق المبالغة، ثم يقسم المجاز أيضًا إلى قسمين، هما: مجاز لغوي ويضم هذا النوع الاستعارة والمجاز المرسل. وهكذا يستمر المجاز في نضجه واكتماله حتى يصل إلى أوجه على يد أصحاب البلاغة.

المبحث الرابع: أقسام المجاز في القرآن الكريم

المطلب الأول: المجاز المستعار في القرآن الكريم:

تعد الاستعارة من أنواع المجاز؛ حيث إنها وضع اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ما بين المعنى الأصلي للكلمة والمعنى المجازي بشرط وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، قال القزويني: "وهي ما كانت علاقته تشبیه معناه بما وضع له" ^{١٩} والأركان التي تقوم عليها الاستعارة ثلاثة، هي: (المستعار منه . المستعار له . المستعار)، وتنقسم الاستعارة إلى استعارة أصلية، وهي أن يكون اللفظ المستعار اسمًا جامدًا، واستعارة تبعية، وهي التي يكون التجوز فيها بطريق التبع، وتنقسم الاستعارة أيضًا إلى مكنية وتصريحية، وتنقسم الاستعارة أيضًا إلى مرشحة ومطلقة ومجردة، ومن أمثلة المجاز المستعار في القرآن على سبيل المثال: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ مريم: ٤ فالمستعار منه "المشبه به" هو النار، والمستعار له "المشبه" هو الشيب، والمستعار "وجه الشبه بينهما" هو فعل الاشتعال. قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّ كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ إبراهيم: ١ فهنا كلمتا الظلمات والنور جاءتا لتدلّان على الضلال والنور، وهنا جاء المشبه واضحًا.

المطلب الثاني: المجاز المرسل في القرآن الكريم:

المجاز المرسل أو مجاز الأفراد أو مجاز الكلمة كل هذه المصطلحات قد أطلقت على هذا النوع من المجاز الذي يعني: "استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي" ^{٢٠} وهذا النوع من المجاز يتطلب علاقة ملائمة ما بين المعنى الأصلي المنقولة عنه الكلمة إلى المعنى المجازي المنقولة إليه الكلمة، وهذه العلاقة لا بد أن تكون مغايرة لعلاقة المشابهة بين المعنيين؛ حيث إن علاقة المشابهة ما بين المعنيين قد تؤدي بنا إلى نوع آخر من المجاز ألا وهو (الاستعارة)، ومن علاقات الملائمة التي تجمع ما بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي علاقة السببية، وهي: أن يكون اللفظ المذكور سببًا في المعنى المقصود، وعلاقة المسببية، وهي: أن يكون اللفظ المذكور مسببًا عن المعنى المقصود، والعلاقة الجزئية، وغير ذلك من العلاقات عدا المشابهة، ومن أمثلة المجاز المرسل على سبيل المثال لا الحصر: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِقُونَ﴾ يوسف: ٨٢ القرية مجاز مرسل و المقصود سكان القرية. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوكَ عِبَادَكَ وَلَا يَكِيدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ نوح: ٢٧ فَاجِرًا كَفَّارًا مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يكون المقصود ولدا يكبر ويصير فاجرا كافرا.

المطلب الثالث: المجاز العقلي في القرآن الكريم.

ويطلق على هذا النوع من المجاز المجاز التركيبي والإسنادي؛ حيث إنه يكون في التركيب من خلال إسناد الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملايسته له نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الأنفال: ٢

فقد أسند الفعل زادت إلى الآيات وبذلك نسبت الزيادة إلى الآيات وإنما الزيادة من الله، لأن الآيات هي سبب الزيادة. وقد ذكر الإمام جلال الدين السيوطي أربعة فروع تتدرج تحت المجاز العقلي ٢١، وهذه الفروع، هي:

١. ما طرفاه حقيقيان، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ الزلزلة: ٢
٢. ما طرفاه مجازيان، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ البقرة: ١٦
٣. ما كان الطرف الأول حقيقي والآخر مجازي، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهَوَىٰ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ الروم: ٣٥

٤. ما كان الطرف الأول مجازي والآخر حقيقي، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّهُ هَاوِيَةً ۝٩﴾ القارعة: ٩ ومن هنا يمكن القول بأن المجاز العقلي عبارة عن إسناد الفعل أو ما في معنى الفعل إلى غير ما هو له في الحقيقة، ويسمى مجاز التركيب أو الإسناد.

الفصل الثاني: الاقتراف في وقوع المجاز في القرآن الكريم المبحث الأول: المميزون لوقوع المجاز في القرآن الكريم وأدلتهم:

إن الإمام الزركشي من أصحاب مؤلفات علوم القرآن قد عرض في كتابه: (البرهان في علوم القرآن) بأن المجاز اختلف في وقوعه في القرآن وأن الجمهور كانوا على وقوع المجاز في القرآن وهذا يظهر لنا ما تبناه الإمام الزركشي من مذهب ورود المجاز في القرآن الكريم، ومثل الإمام الزركشي في القول بورود المجاز في القرآن الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه: (الإتقان في علوم القرآن)، ومن المؤيدين لوقوع المجاز في القرآن ابن قتيبة والآمدني والإمام عبد القاهر الجرجاني الذي وقف موقفًا وسطًا ما بين المنكرين للمجاز جملة في القرآن وبين هؤلاء الذين يتوسعون في المجاز بلا حاجة قاضية، فقد عرض رأى الإمام هذا الدكتور عبد العظيم المطعني: "وقد اقتسمه البلاء فيه من جانبي الإفراط والتفريط فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة، والبراءة منه جملة، ... وآخر يغلو فيه ويفرط، ويتجاوز حده ويخبط، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه. ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعوا إليه" ٢٢ وهنا يبين الموقف المعتدل من إمام البلاغة، ونظرته الثاقبة التي توحى بالملائمة والإدراك وعدم التحيز، وقد واجه الإمام بفكره المعتدل المنكرين لوجود المجاز في القرآن الكريم والمغالين فيه بلا ضابط، وقد كان للمؤيدين لوقوع المجاز في القرآن الكريم أدلة، ومن هذه الأدلة:

١. أن الكلام في العامة ينقسم إلى نوعين، هما: الحقيقة والمجاز، ولكل من النوعين مكانه في الكلام وسبب في البلاغة فلا تتم البلاغة بمعزل ما بين النوعين ولكن البلاغة تتطلب أن يكون هذان النوعان هما وجهي لعملة واحدة هي البلاغة، فالحسن يتم باتحاد هذين النوعين وليس لانفصال أحدهما عن الآخر؛ حيث إنه لكل من الحقيقة والمجاز دور في الكلام لا يحسن المعنى إلا به فللحقيقة مواضعها وللمجاز مواضعه، وقد ذكر الزركشي ما يتضمن هذا الكلام بقوله في معرض حديثه عن المؤيدين لورود المجاز في القرآن قائلاً: "ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن" ٢٣.
٢. وقوع المجاز في القرآن الكريم من أجل فائدة ما ولهذه الفائدة عدل من الحقيقة إلى المجاز.
٣. إن شبهة من نفى المجاز خوفاً من إطلاق اسم متجاوز على الله غير مقبولة من حيث إن أسماء الله توقيفية وتحتاج إلى إذن شرعي، وطالما لم يوجد هذا الإذن فلن تطلق، وهذا لا يعني بنفي المجاز عن القرآن الكريم.
٤. أنه ليس في المجاز كذب؛ حيث إنه يكون كذباً إذا أثبت فيه المعنى على التحقيق لا على المجاز.
٥. أن المجاز قد يكون في سياق ما أفصح من الحقيقة، وأقرب إلى تحصيل مقاصد المتكلم البليغ.
٦. استخدام المجاز لا يعني العجز عن استخدام الحقيقة، فإن من أحكم المجاز فله من القدرة على إحكام الحقيقة.
٧. إنكار القول بالمجاز عن السلف دعوة مردودة، فقد ورد عن الإمام الشافعي وأبي حنيفة والخليل وسيبويه وغيرهم الكثير.
٨. إنكار الوضع الأول للغة لم يقل به أحد من علماء الأمة، وإنما هي من أقوال الإمام ابن تيمية وتابعه في ذلك الإمام ابن قيم الجوزية.
٩. إدعاء التسوية في دلالات القيود محال.

المبحث الثاني: المنكرون لوقوع المجاز في القرآن الكريم وأدلتهم

أنكر قوم ورود المجاز في القرآن الكريم، وكان من هؤلاء القوم داود الظاهري إمام مذهب الظاهرية، وينسب أيضاً إلى إبي الحسن الجزري وأبي عبد الله بن حامد وأبي الفضل التميمي من الحنابلة ومحمد بن خويز منداد من المالكية ومنذر بن سعيد البلوطي وأبي علي الفارسي وابن قيم الجوزية والإمام الشنقيطي وغيرهم ٢٤، وقد أنكر الإمام ابن تيمية وقوع المجاز في القرآن الكريم؛ حيث إن وقوع المجاز في القرآن قد صار في عصره قضية عقدية توحيدية وليست قضية أدبية نقدية أو لغوية جمالية، وكان لهم من الأدلة ما قالوا بها لتدعيم موقفهم، ومن هذه الأدلة:

١. أن المجاز نتيجة حتمية لعجز المتكلم عن الإلمام باللغة كاملة مما يؤدي إلى وقوعه في دائرة استعارة الفاظ محل ألفاظ حتى يؤدي المعنى المطلوب، وطالما كان الله قادراً فقد ينفي عنه العجز ونفي العجز عن الإله يعني نفي المجاز الذي هو نتيجة للعجز في التعبير عن طريق الحقيقة، وقد أورد الإمام الزركشي في هذا المعنى في معرض حديثه عن المنكرين للمجاز قائلاً: "أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه" ٢٥

٢. أن المجاز ضرباً من الكذب وقد عرض لهذا الرأي الإمام جلال الدين السيوطي في معرض حديثه عن المنكرين للمجاز في القرآن، قائلاً: "وشبهتهم: أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزعه" ٢٦ فلما كان المجاز استعمال اللفظة في غير ما وضعت له في اللغة رأى هؤلاء القوم أنه قول كاذب.

٣. أن سلف الأمة، نحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي والإمام مالك والإمام الشافعي لم يقولوا بالمجاز وهذا يعني أنه قول حادث.

٤. أنكروا أن يكون للغة وضع أول تفرع عنه المجاز من خلال استعمال اللفظ في غير ما وضع له.

٥. أنكروا التجريد والإطلاق في اللغة؛ حيث إن المجوزين للمجاز قالوا بأن الحقيقة ما دلت على معناها عند الإطلاق والخلو من القرآن، والمجاز ما دل على معناه من خلال القيود والقرائن.

٦. المجاز يحتاج إلى قرينة حتى يتم، وهذه القرينة تطويل بلا فائدة، وهذا ينتفي مع القرآن الكريم، ثم عدم وجود القرينة فيه نوع من اللبس وهذا ينتفي أيضاً مع القرآن الكريم.

٧. إذا أثبتنا وجود المجاز في القرآن وهو كلام الله لقلنا على الله أن متجاوز وهذا لا يجوز مع الله.

٨. قال المنكرون أيضاً بأن المجاز يعني التعطيل لصفات الله عز وجل، وتأويل هذه الصفات.

٩. أن المجاز نوع من الكلام الركيك.

١٠. المجاز يتوقف على التقييد بعد الإطلاق والألفاظ لم تستعمل إلا مقيدة، والقول بالإطلاق باطل، وباطل كذلك التفرقة بين قيد وقيد.

١١. المجاز يجوز نفيه، وما جاز نفيه فهو كذب.

الفصل الثالث: طرق التدوين في المجاز القرآني قديماً وحديثاً المبحث الأول: المجاز في كتب التفسير وعلوم القرآن والعقائد:

المطلب الأول: المجاز في كتب التفسير:

قد نهج المفسرون للقرآن العظيم في مسألة المجاز طرق متباينة كل بحسب منهجه العقدي؛ فهذا الإمام جار الله الزمخشري صاحب تفسير الكشاف، وقد كان الإمام معتزلياً، نجده يرى بمنهجه المعتزلي قضية المجاز مثبتاً لها في القرآن الكريم حتى في صفات الله وذاته، فنجده يلجأ إلى عملية التأويل في صفات الله وذاته تحت دائرة المجاز، فهذا قوله تعالى: ﴿ وَيَقْفَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧ ﴾ الرحمن: ٢٧.

يقول الزمخشري في تفسيره: " (وجه ربك) ذاته والوجه يعبر به عن الجملة والذات. ومساكين مكة يقولون: أين وجه عربي كريم ينقذني من الهوان؟" ٢٧ هنا يبين الإمام أن كلمة وجه جاءت كمجاز للذات وليس وجهاً على وجه التحقيق وهذا ما يتفق مع عقيدته الاعتزالية في النفي والتعطيل، ثم يستمر الإمام الزمخشري في العناية بالمجاز لكي يعضد منهجه الاعتزالي، فنجده في قول الله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ طه: ٥ قائلاً: "لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا:

استوى فلان على العرش يريدون ملك وإن لم يقعد على السرير البتة" ٢٨ وهكذا يستمر الإمام في السير على المجاز في كل ما يعرض للذات أو الصفات الإلهية، ونجد هذا بشكل جلي، ونص مباشر على المجاز في قوله تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ ۖ عَلَتْ أَيْدِيَهُمْ ۚ وَلَعْنُوا ۖ يَمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُعِينًا ۖ وَكُفْرًا ۚ وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۝٦٤ ﴾ المائدة: ٦٤ قال الزمخشري:

"عل اليد وبسطها: مجاز عن البخل والجود" ٢٩ وهكذا فإن الزمخشري قد قال بوقوع المجاز في القرآن، وحاول بقاعدة المجاز أن يؤيد منهجه الاعتزالي في الصفات والذات الإلهية، عن طريق القول بوضع الكلمة في غير ما وضعت له لملازمة ما بين الموضوع الأول والآخر. ثم تنتقل إلى الإمام الفخر الرازي الفقيه الشافعي في تفسيره (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، وقد عرض للمجاز في كتابه كما عرض للقول على الحقيقة ثم كان الإمام يبين الصواب بحجة العقل والنقل معاً، ففي قوله تعالى: ﴿ وَيَقْفَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧ ﴾ الرحمن: ٢٧

عرض لحمل الآية على المجاز، وحملها على الحقيقة، فقال: "الوجه يطلق على الذات والمجسم يحمل الوجه على العضو وهو خلاف العقل والنقل أعني القرآن" ٣٠ وبذلك يكون الإمام الرازي وضح المعنى الحقيقي والمجازي في اللفظة الدالة على ذات الله، ثم قام بترجيح المعنى المجازي من خلال العقل والنقل، وفي قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ طه: ٥ قال الإمام الفخر الرازي: "المشبهة

تعلقت بهذه الآية في أن معبودهم جالس على العرش وهذا باطل بالعقل والنقل من وجوه^{٣١} وهكذا مضى الإمام الرازي في تفسيره بعرض الحقيقة والمجاز ثم الترجيح عن طريق العقل والنقل، وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَيْسًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾ المائدة: ٦٤ قال الإمام الفخر الرازي: "غل اليد وبسطها مجاز مشهور عن البخل والجود"^{٣٢} وهكذا يعرض الإمام الرازي للمجاز والحقيقة في القرآن مرجحًا بينهما بالعقل والنقل معًا.

المطلب الثاني: المجاز في كتب علوم القرآن:

إن كتب علوم القرآن الكريم على نحو: كتاب (الإتقان في علوم القرآن) للإمام جلال الدين السيوطي، وكتاب (البرهان في علوم القرآن) للإمام الزركشي قد تناولت المجاز في القرآن الذي هو قسيم للحقيقة، فوجد عنوانًا لدى الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه الإتقان هو (في حقيقته ومجازه)، ثم نجد أيضًا عنوانًا لدى الإمام الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) هو (في بيان حقيقته ومجازه)، ثم نجد طريقة التدوين في هذه الكتب بالعرض للمجاز لدى المثبتين له والمانعين، ولكنهم يعلنون بأنهم مثبتين للمجاز لا مانعين، عن طريق قولهم بأن الجمهور قد قالوا بوقوع المجاز في القرآن الكريم، ثم يعرض أصحاب كتب علوم القرآن لأسباب القائلين بوقوع المجاز في القرآن وأسباب القائلين بمنع وقوع المجاز في القرآن الكريم، ثم يعرضون لآيات قد وقع بها المجاز منوهين بالمجاز في الآية، بل ويعرضون للملابسات ما بين المعنى الحقيقي والمجازي، ويعرضون لأقسام المجاز، إضافة أنهم ينظرون إلى المجاز على النحو الإصطلاحي الذي يعني بوضع الكلمة في غير ما وضعت له في اللغة، وهو مقابل للحقيقة.

المطلب الثالث: التدوين المبتوث في كتب العقائد:

لقد دخل المجاز إلى كتب العقيدة والتوحيد بعدما كان مبتوثًا في كتب الأدب والنقد واللغة، وقد دل على ذلك تصدي الإمام ابن تيمية في كتبه العقيدة لمسألة الحقيقة والمجاز، فقد رأى الإمام ابن تيمية أن تأويل مثل قول الله تعالى: "يد الله" على المجاز بأنها تعني القدرة بأن نقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى مجازي لملازمة ما، وقد عد هذا الإمام ابن تيمية تعطيلًا لصفة من صفات الله عز وجل، واستمر الإمام ابن تيمية في كتبه العقيدة، نحو: (مجموع الفتاوى . الإيمان)، وفي كل منهما يتصدر الإمام ابن تيمية للحديث عن العقائد والتوحيد، منكرًا المجاز في القرآن الكريم، حيث إنه عده ضربًا من التعطيل، وقد قال الدكتور عبد العظيم المطعني عن كتاب (الإيمان) لابن تيمية الذي يعد كتابًا عقديًا: "أما في كتاب الإيمان فقد كان منشأ حديثه عن إنكار المجاز إنكاره لمن قال: إن الأعمال لا تدخل في حقيقة الإيمان فحقيقة الإيمان هي الاعتقاد، أما الأعمال فهي مجاز وليست بحقيقة. وهذا مذهب المرجئة والجهمية والكرامية ومن تابعهم"^{٣٣} كما صار على نهج الإمام ابن تيمية تلميذه ابن قيم الجوزية وغيره في مجال العقيدة.

المبحث الثاني: التدوين في الكتب المستقلة بالمجاز

لقد حظي تدوين المجاز بالمنزلة الكبرى لدى علماء البلاغة، فقد وضع علماء البلاغة له من الأبواب المستقلة في كتبهم، على نحو كتاب: (مفتاح العلوم) للسكاكي، وكتابي: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) للإمام عبد القاهر الجرجاني، ونجد من العلماء المحدثين في الأدب والنقد قد عرض لموضوع المجاز باستفاضة على نحو الدكتور عبد العظيم المطعني في كتابه: (المجاز في اللغة والقرآن الكريم)، والدكتور حسام الدين موسى في كتابه: (الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة)، وقد عرض الدكتور عبد القادر حسين في كتابه: (القرآن والصورة البيانية) لموضوع المجاز والحقيقة، إضافة إلى العديد من المؤلفات اللغوية والأدبية والنقدية والدراسات والبحوث العلمية قد تعرضت للمجاز بالبحث والدرس.

الفصل الرابع: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم قديمًا وحديثًا

المبحث الأول: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم قديمًا:

المطلب الأول: جهود أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) في المجاز القرآن الكريم من خلال كتابه: «مجاز القرآن».

يعد أبو عبيدة في كتابه: (مجاز القرآن) "أول من عرف من العلماء أنه تكلم بلفظ المجاز"^{٣٤}، ولكن مصطلح (المجاز) لدى أبي عبيدة كان دالًا على التفسير؛ أي تفسير الكلمة، قال الدكتور عبد القادر حسين: "وفي الحق أن كلمة مجاز عند أبي عبيدة لم تكن تعني المجاز بمعناه الاصطلاحي المقابل للحقيقة، أي استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وإنما كانت تعني في هذا الكتاب مجرد تفسير الكلمة بمثل

معناها ٣٥ وهذا يوضح أن في هذا الوقت كان يؤخذ القرآن بالظاهر في الغالب فلا سبيل للمجاز فيه إلا قليلاً، ولم يكن لفكرة المجاز الوضوح التام الذي ظهرت عليه فيما بعد، وكما قلنا سابقاً أن أبا عبيدة قد استخدم مصطلح المجاز على أنه بيان اللفظة وتفسيرها، والبيان والتفسير لدى أبي عبيدة لم يكن بإيراد مرادف اللفظة فقط بل كان التفسير بعدة طرق، نجد منها إيراد مرادف اللفظة، نحو قوله: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَعَكَ عَلَى الْفَأْكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّنا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ المؤمنون: ٢٨ مجازه إذا علوت على السفينة ٣٦ هنا أبو عبيدة يبين لنا دلالة (الاستواء) بكلمة أخرى وهي (العلو)، ولم يتعرض لمدلول هذا الاستواء فلم يتعرض لحقيقية هذا الاستواء من رب العزة في إطار ليس كمثله شيء، ولم يحاول أن يؤول هذا الاستواء على الناحية المجازية، واكتفى ببيان تفسير الاستواء، وقال في مواضع الإضمار بالحذف في القرآن الكريم، فنجد قائلًا: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴿٩٣﴾﴾ البقرة: ٩٣ سقوه حتى غلب عليهم؛ مجازه مجاز المختصر؛ أشربوا في قلوبهم العجل: حب العجل يبين هنا أن المجاز أخذ منحا معرفة المحذوف لدى أبي عبيدة حتى يتم التفسير؛ فقد وضح أن المجاز في الآية كان بحذف لفظة (حب) التي تمثل المضاف في الآية، وقد أخذ المجاز في عملية تفسيره منحا آخر وهو بيان التقديم والتأخير في الآية القرآنية، فنجد قائلًا: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ النَّاسِ مَا يَهْتَجُونَ ﴿١٧﴾﴾ الذاريات: ١٧ "أي يهجعون قليلاً من الليل" ٣٧ فقد عرض أبو عبيدة تأخير (يهجعون) عن معمولها (قليلاً من الليل)، ثم وضح الأصل في التركيب وقال: "يهجعون قليلاً من الليل"، ومنحا آخر من المجاز لديه وهو بيان وقوع الكلمة المفردة على الواحد والجمع على نحو قوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ الذاريات: ٢٤ - ٢٥ ضيف مثل خصم يقع على الواحد والجمع ٣٨ فقد وضح هنا أبو عبيدة وقوع كلمة (ضيف) التي على وزن (فعل) على الواحد والجمع، ومنحا آخر من المجاز لديه وهو وقوع بعض الحروف محل بعض، على نحو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى بِرُكْبِهِ وَقَالَ سِحْرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٣٩﴾﴾ الذاريات: ٣٩ (أو) ها هنا في موضع (الواو) التي للموالة لأنهم قد قالوها جميعاً له ٣٩ فقد وضح أبو عبيدة تحت مفهوم المجاز وقوع حرفاً مكان حرف؛ فقد حل حرف العطف (أو) الذي يعني وجود أحد الشئيين؛ أي نسبة السحر أو نسبة الجنون فقط وهذا لا يتفق مع السياق؛ حيث إن نسبة الشئيين (السحر والجنون) جميعاً قد ورد قولهما عن هؤلاء القوم، ومن هنا كان حرف العطف (الواو) الذي يعني مطلق الجمع؛ بحيث يعطف الشيء على مصاحبه أو يعطف الشيء على سابقه أو يعطف الشيء على لاحقه هو المراد في الآية، وقد حل حرف العطف (أو) محله كما عرض هذا أبو عبيدة، ومن هنا يمكن بيان أن فكرة المجاز لم تكن قد وضحت في ذهن أبي عبيدة مثلما وضحت فيما بعد عند المتأخرين أو بمعنى آخر كان تخصيص مصطلح المجاز وبيان مجاله عند المتأخرين عن أبي عبيدة أظهر وأوضح وهذا لا يعني أن أبا عبيدة لم يلتفت إلى مدلول المجاز الذي ظهر عند المتأخرين بل التفت إليه في ثنايا كتابه، فنجد قائلًا: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٤٠﴾﴾ الشعراء: ٤٠ أي ثناء حسناً في الآخرين ٤٠، وقال في موضع آخر: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِلَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ الذاريات: ٤١ أي بقوة ٤١ فقد عرض أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) للمجاز بمعناه الاصطلاحي أيضاً من خلال ما أورد من أمثلة، فقد وضح استخدام اللسان محل الثناء؛ حيث إن اللسان هو آلة الثناء، وقد وضح استخدام اليد والمراد القوة، ومن هنا يمكن القول بأن المجاز كان أوسع عند أبي عبيدة مما كان عليه بعده؛ حيث إنه شمل عملية التفسير بمحاور كثيرة، ويمكن أن نجمل القول بأن أبا عبيدة في كتابه: (مجاز القرآن) قد أراد بمصطلح المجاز كل ما يساعد في بيان المعنى وظهوره من أمور بلاغية ونحوية وصرفية ولغوية، ومن هنا قال الدكتور عبد القادر حسين: "كلمة المجاز عند أبي عبيدة تعيد طريق الجواز إلى فهم ألفاظ القرآن، فهو تفسير لغريب ألفاظ القرآن، ومعجم لمعانيه، وليس كاشفاً لوجه البيان كما يعني بذلك علماء البلاغة" ٤٢ ومن هنا يكون جهود الإمام أبي عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) هي جهود لغوية هدفها الشرح والبيان للألفاظ كما هدفها وضع التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تم العرض لها، ولم يتعرض الإمام إلى بيان وجوه الإعجاز في القرآن العظيم مثلما نهج علماء البلاغة بل انتهج نهج اللغويين في البيان والتفسير.

المطلب الثاني: جهود الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) في بيان المجاز القرآني:

يعد الجاحظ كما قال الدكتور عبد القادر حسين: "أول من تناول المجاز تناولاً بلاغياً" ٤٣ فقد كان استعمال مصطلح المجاز لدى الجاحظ على أنه علم بلاغي يهتم ببيان وجوه الإعجاز في القرآن الكريم على نهج علماء البلاغة، فقد جعل الجاحظ المجاز مقابلاً للحقيقة كما نهج

ذلك العلماء في المجاز فيما بعده، ومن هنا يمكن القول بأن الجاحظ قد أسس للمجاز على النهج البلاغي المعروف لدى المتأخرين لما بعده من أجيال فهو صاحب الخطوة الأولى في هذا المجال وهذا العلم من علوم البلاغة العربية القديمة ثم تتابعت من خلفه الخطوات حتى وصل هذا العلم من علوم البلاغة إلى أوجه على يد علماء البلاغة وخاصة منهم الإمام الفذ عبد القاهر الجرجاني، وقد عقد الجاحظ في كتابه الحيوان باباً سماه (في المجاز والتشبيه بالأكل)، وعقد باباً آخر سماه (في مجاز الذوق)، وقد عرض الجاحظ في هذين البابين للمجاز على النحو الاصطلاحي عند علماء البلاغة؛ حيث تم وضع الكلمة في غير موضعها لعلاقة ما تجمع عملية استعارة هذه الكلمة من موضعها إلى موضع ذي علاقة ما بالموضع الأصلي، على نحو قوله في كتابه (الحيوان): " قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ ﴿١٥﴾ النساء: ١٠ وقوله تعالى، عز اسمه ﴿ سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْوَنَ لِلْسُّحْرِ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ ﴿١٥﴾ النساء: ١٠ وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة، ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب، ولم ينفقوا منها درهما واحداً في سبيل الأكل" ٤٤ يظهر من عرض الجاحظ السابق أن فكرة المجازة على النحو الاصطلاحي عند البلاغيين متبلورة؛ حيث إنه قد وضع الأمثلة للأكل ثم وضح أن المراد هنا ليس الأكل على ما هو عليه من دلالة تعني التهام الشيء بالفم وإنما المراد بالأكل هنا عملية الإفناء للشيء والتمتع به، ثم يوضح ذلك بوعي تام ويقول ظاهر، قائلاً "وأكل وإنما أفنى" ٤٥ فقد استخدم الأكل والمراد الإفناء والصرف، ثم يعرض لنا أمثلة أخرى للأكل على الحقيقة الدلالية له بمعنى الاتهام وعلى المجاز مستعاراً لدلالة أخرى غير التهام الشيء، فنجده قائلاً: "وإذا قالوا: أكله الأسد، فإنما يذهبون إلى الأكل المعروف وإذا قالوا أكله الأسود فإنما يعنون النهش واللدغ والعض فقط" ٤٦ هنا يضع أمامنا الجاحظ ببراعة شديدة تعبيرين أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز حتى يضع القارئ على بينة من أمره في الفصل ما بين الحقيقة والمجاز؛ فإن نسبة الأكل للأسد فهي على الحقيقة وأما نسبة الأكل للأسود (ضرب خبيث من الأفعى) فهي على المجاز؛ حيث إن المعنى على النهش واللدغ والعض، وقد وضح ذلك في موضع آخر، قائلاً: "وكما جوزوا لقولهم أكل وإنما عض" ٤٧، ثم يعرض لنا الجاحظ في كتاب (الحيوان) أيضاً لمجاز الذوق، وهو قول الرجل إذا بالغ في عقوبة عبده: ذق! و: كيف ذقته؟! و: كيف وجدت طعمه! . وقال عز وجل: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ﴿٥١﴾ الدخان: ٤٩ فقد استعمل الفعل (ذق) في غير ما وضع له على سبيل المجاز، وقد وضع الجاحظ تعليلاً لعملية المجاز لدى العرب حينما قال: "وللغرب إقدام على الكلام، ثقة بفهم أصحابهم عنهم" ٤٨ وهذا يعني أن العربي كان يفهم المجاز بسليقته، ويعرف ما يؤول إليه المعنى دونما كد في الفكر وإرهاق في الذهن، ومن هنا ندرك أن الجاحظ كان له إسهامه المميز في بيان مصطلح المجاز وتحديد الأطر التي يعمل فيها من خلال وضع الكلمة في غير موضعها، فلم يعني المجاز لدى الجاحظ عملية بيان وتفسير وإنما عنى لديه عملية نقل من موضع أصل إلى موضع فرع لعلاقات يحددها السياق.

المطلب الثالث: جهود ابن قتيبة (٢٧٦) في المجاز القرآني من خلال كتابه: «تأويل مشكل القرآن»:

يعرض ابن قتيبة في لمصطلح المجاز، فنجده قائلاً: "وللغرب (المجازات) في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه." ٤٩ من هنا يمكن القول بأن هذا المفهوم للمجاز لم يكن محدداً مثلما كان عند الجاحظ من قبل؛ حيث إن المجاز يبين في هذا العنوان غير محدد أو مخصص بل هو يعني العموم؛ فكل طريقة من طرق القول لدى العرب فهي مجاز وكل مأخذ من مأخذ القول لدى العرب فهي مجاز، ثم يحاول ابن قتيبة أن يفسر لنا هذه المقولة العامة التي تقتصر إلى شيء من التحديد والتخصيص والبيان بعرضه لنا أنواع المجاز لديه فيقول في كتابه: "ففيها: الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار... ٥٠" ومن هنا يتضح أن المجاز في هذا التعريف لم يُعنى به المقابل للحقيقية مثلما عرض الجاحظ من قبل، وإنما المجاز عُني به البلاغة بأقسامها؛ فنرى الاستعارة والتمثيل والكناية ثم نجد التقديم والتأخير والحذف والتكرار... إلخ. إلا أن ابن قتيبة في كتابه: (تأويل مشكل القرآن) قد وضح أن المجاز مقابل للحقيقة على ما عرفه البلاغيون، وكما قال به الجاحظ من قبل، فنجده ابن قتيبة قائلاً في هذا النطاق: "وذهب قوم في قول الله وكلامه: إلى أنه ليس قولاً ولا كلاماً على الحقيقة، وإنما هو إيجاد للمعاني. وصرفوه في كثير من القرآن إلى المجاز" ٥١ يبين من الكلام السابق لابن قتيبة أن المجاز قد وضح لديه أنه مقابل للحقيقة، وأنه وضع الكلمة في غير موضعها، ونرى هذا في ما عرضه من أمثلة، على نحو: "قالوا: ونحو هذا قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ﴿٣٠﴾ ق: ٣٠ ، وليس يومئذ قول منه لجهنم، ولا قول من جهنم، وإنما هي عبارة عن سعتها." ٥٢ ومن هنا يضع ابن قتيبة نصب أعيننا أن فعل القول هنا اعتبره قوم على المجاز الذي هو مقابل للحقيقة، وفي نفس الوقت هو

وضع الكلمة في غير موضعها الذي وضعت له، ثم يعرض لنا مفهوم المجاز بصورة مباشرة قائلاً: "قال أبو محمد: وقد تبين لمن قد عرف اللغة، أن القول يقع فيه المجاز، فيقال: قال الحائط فمال، وقل برأسك إلي، أي أمله، وقالت الناقة، وقال البعير".^{٥٣} ومن هنا يبين أن ابن قتيبة قد عرف أولاً مصطلح المجاز على أنه مصطلح فضفاض يسع الكثير من أقسام البلاغة العربية، ثم عرفه على ما عرفه أصحاب البلاغة على أنه اللفظ المقابل للحقيقة الذي يكون نتيجة ما لوضع كلمة محل كلمة أخرى، وقد حاول وضع معيار للمجاز بأنه لا يقبل المصادر ولا يؤكد بالتركرار فلا يجوز قولنا: أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة، وقالت الشجرة فمالت قولاً شديداً، فقال ابن قتيبة: "والله تعالى يقول: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ النساء: ١٦٤ فوكد بالمصدر معنى الكلام، ونفى عنه المجاز"^{٥٤} فلما أكد الله سبحانه وتعالى الكلام لموسى عليه السلام نفي المجاز عن الآية الكريمة كما عرض ابن قتيبة من معيار للمجاز، ويوضح لنا ابن قتيبة أن المجاز ليس ضرباً من الكذب بل ضرباً من الكلام.

المطلب الرابع: جهود الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) من خلال كتابه: «تلخيص البيان في مجازات القرآن»:

قد اعتمد الشريف الرضي في كتابه (تلخيص البيان في مجازات القرآن) على الدرس التطبيقي، ولم تكن عنايته منصبة على الدرس النظري ووضع الفروق ما بين المصطلحات البلاغية، وقد قال في ذلك الدكتور شوقي ضيف: "تتكرر في كلمات الاستعارة والكناية والمجاز دون قصد إلى تحرير الفروق بين أنواع تلك الصور البيانية"^{٥٥} ومن هنا يظهر أن دراسة الشريف الرضي كانت دراسة تطبيقية، وقد اعتمد الشريف الرضي في دراسته على ذكر المجازات في القرآن الكريم مرتبة على سوره، وكان ترتيب المجازات في السور على حسب الآيات، وقد كان الشريف الرضي في درسه يذكر الآية ثم يذكر ما فيها من مجاز أو كناية ويقوم بشرحها.

المطلب الخامس: جهود السكاكي والجرجاني في مجاز القرآن:

المجاز عند السكاكي (ت ٢٢٦هـ): لقد فرق السكاكي ما بين الحقيقة والمجاز، وقد وضع لكل منهما تعريفه الخاص، والمقابلة بين الحقيقة والمجاز لدى السكاكي تضع الدارس أمام منحا الكلمة التي توضع في موضعها الذي وضعت له ومنحا استعارة الكلمة في موضع آخر لنكتة بلاغية، وقد وضع السكاكي لنا تعريفاً للمجاز وقد قام بتفسيره على الأمر الذي يحدد لنا المفهوم الاصطلاحي للمجاز كما يخص هذا المصطلح بمواضيع محددة في النطاق البلاغي، فلم يكن تعريف السكاكي لمصطلح المجاز تعريفاً فضفاضاً، بل كان تعريفاً محدداً مخصصاً، فقد قال فيه: "وأما المجاز فهي الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع"^{٥٦} ومن هنا يظهر مدى بيان المصطلح ووضوحه لدى السكاكي، ثم يربط السكاكي بين اختيار اللفظ والمصطلح الذي يدل عليه أو بمعنى آخر يربط ما بين المعنى اللغوي لكلمة مجاز والمعنى الاصطلاحي لها، فنجد قائلاً: "وكذا المجاز سمي: مجازاً لجهة التناسب، لأن المجاز مفعول من جاز المكان يجوزه إذا تعدها، والكلمة إذا استعملت في غير ما هي موضوعة له، وما تدل عليه بنفسها، فقد تعدت موضعها الأصلي"^{٥٧} فقد ربط السكاكي ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ (المجاز) وكان هذا الرابط هو الانتقال، ثم يوضح السكاكي أن الكلمة لا تعدو من باب الحقيقة أو المجاز إلا إذا كانت موضوعة مع غيرها فخرجها من الوضع لا يمكن تحديد حقيقتها أو مجازها، ثم قد عرض السكاكي لأنواع المجاز، فنجد قائلاً: "اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان: لغوي ويسمى مجازاً في المفرد، وعقلي ويسمى مجازاً في الجملة"^{٥٨} وقد عرض السكاكي تقسيماً للمجاز عن قوم، أما المجاز لدى السكاكي فكله لغوي، وقد قسمه السكاكي إلى مجاز مفيد وغير مفيد، من هنا يمكن القول بأن مصطلح المجاز قد وصل إلى أوجه من التعريف والتحديد والتقسيم والعرض لأراء السابقين على يد السكاكي في كتابه: (مفتاح العلوم).

المطلب السادس: جهود عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ):

لقد عرف الإمام عبد القاهر الجرجاني المجاز على النحو الاصطلاحي له، وهو ورود الكلمة في غير موضعها، فنجد قائلاً في دلائل الإعجاز: "وأما المجاز، فقد عول الناس في حده على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز"^{٥٩} ولكن الإمام عبد القاهر الجرجاني لم يهتم ببيان المزية التي في المجاز بالقدر الذي أراد أن يبين المزية في النظم كمنظومة يعتبر أول من أقامها وعرض لها على النحو الذي جعلها تنصدر الدرس البلاغي فيما بعد، ويتصدر الإمام علماء البلاغة بما أثاره من نقاط في نظرية النظم، وبما لفت إليه من قريحة نافذة فذة، ثم يوضح لنا أن المجاز ما هو إلا نتيجة لعملية النظم ولا مجاز بدون النظم، فقال في ذلك: "أنت ترى مجازاً في هذا كله، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكام أجريت عليها"^{٦٠} إن المجاز لا يكون في الكلمات المفردة خارج عملية النظم وإنما لا بد من نظمها في أماكن لم تكن موضوعة لها فنجده يلجأ إلى بيان مزية النظم في عرضه لأبواب البلاغة ومنها المجاز، فنجد قوله: "ومن

سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد أستعيرت في عدة مواضع، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي "٦١ يوضح لنا الإمام هنا أن اللفظة الواحدة قد تستعار من موضعها الأصلي إلى مواضع أخرى على سبيل المجاز ويفضل هذه المواضع بعضها بعضاً، وتكون الفضيلة ليست للفظه المنقولة وإنما الفضيلة كائنة في عملية النظم نفسها، ومن هنا يمكن القول أن جهود الإمام عبد القاهر قد قامت على إيضاح نظرية النظم وبيان المزية فيها، وكان عرضه لأبواب البلاغة في هذا النطاق في كتاب دلائل الإعجاز، وكان معرفته للمجاز على النحو البلاغي والاصطلاحي للكلمة، كما وجه الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى ضرورة ملاحظة الأصل مع نقله إلى معناه الجديد، ويقصد الإمام بالملاحظة هنا أن يكون هناك ملابسة ما بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول له عن طريق المجاز على نحو استخدام اليد دلالة على النعمة؛ حيث إن الملابسة هنا السببية، ومعنى هذا أن العلاقة بين المعنى الأصلي والمجازي لها دورها في عملية المجاز التي لا تتم إلا بها، ثم يوضح الإمام أن المجاز أعم من الاستعارة؛ حيث إن كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة، ثم يفرق الإمام ما بين الاستعارة والمجاز المرسل في عملية المبالغة؛ فإن الاستعارة لديه فيها من المبالغة؛ حيث إنها نقل عن أصله إلى غيره للمشابهة على حد المبالغة، أما المجاز المرسل فلا يدخل في نطاق المبالغة، ثم يقسم المجاز أيضاً إلى قسمين، هما: مجاز لغوي ويضم هذا النوع الاستعارة والمجاز المرسل، وهما ما يتعلقان بالمفردات، ومجاز عقلي وهو ما يتعلق بالتركيب وعملية الإسناد، ثم تعرض الإمام إلى المجاز الحكمي الذي يعني التغير الإعرابي لكلمة ما بسبب زيادة أو حذف في التركيب، مثل قوله تعالى: "واسأل القرية" فقد كانت لفظة القرية مجرورة على الإضافة فلما حذف المضاف تغير حكمها إلى النصب على المفعول به، وقد كان هذا الحكم على المفعول به للمضاف المحذوف، وقد عد بعض البلاغيين هذا من قبيل المجاز الحكمي؛ حيث إنه نقل من حكم إلى حكم آخر ولكن الإمام عبد القاهر لم يعد هذا من باب المجاز؛ حيث إنه لم يكن به نقل عن المعنى الأصلي إلى معنى آخر كما أنه لا يوجد به علاقة الملابسة، فالحذف والزيادة لا توجبان المجاز، وإنما يتعلقان بأغراض المتكلم.

البحث الثاني: الجهود المبذولة في مجاز القرآن الكريم حديثاً

المطلب الأول: جهود الدكتور شوقي ضيف من خلال كتابه « البلاغة تطور وتاريخ »:

قد عرض الدكتور شوقي ضيف في كتابه (البلاغة تطور وتاريخ) إلى الدراسة التاريخية بحسب المنهج التاريخي للبلاغة العربية، وفي أثناء عرضه وبحثه تعرض لمسألة المجاز لدى الجاحظ، فقال في ذلك: "واستعماله لكلمتي الحقيقة والمجاز في الحيوان يدخل في استعمال البلاغيين المتأخرين، فقد استعملهما بمعناهما الدقيق" ٦٢ وهكذا يكون قول الدكتور شوقي بيان أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لم يكن بعد القرون الثلاثة الأولى للهجرة كما قال البعض، ثم يوضح أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز كان أول ما كان من قبل المعتزلة، ثم يعرض في كتابه جهود ابن قتيبة في الرد على الملاحدة بعرض الآيات القرآنية ومستشهداً عليها بنصوص الشعر العربي القديم، ثم بين أن ذكر المبرد للمجاز كان على الناحية اللغوية، ثم عرض بعد ذلك لجهود الشريف الرضي في المجاز في كتابه: (تلخيص البيان في مجازات القرآن) و(المجاز النبوية)، ثم وضح طريقة الشريف الرضي في كتابه: (تلخيص البيان في مجازات القرآن)، ثم يعلن الدكتور شوقي ضيف رأيه في الكتابين بقوله: "والكتابان بحث تطبيقي عام، تتكرر فيه كلمات الاستعارة والكناية والمجاز دون قصد إلى تحرير الفروق بين أنواع تلك الصور البيانية، وقد يكون مرجع ذلك أن أنواعها ودقائقها لم تكن قد حررت حتى عصره" ٦٣ يوضح الدكتور شوقي ضيف دراسة الشريف الرضي حيث إنها دراسة تطبيقية في المقام الأول ولم تعتمد إلى عملية التنظير، وقد نتج عن ذلك أن عدم وضع الفروق الدقيقة ما بين الاستعارة والكناية والمجاز، ثم يعرض للمجاز عند ابن رشيق القيرواني في كتابه: (العمدة في صناعة الشعر ونقده) فقد وضح الدكتور شوقي ضيف أن ابن رشيق قد ذكر المجاز في أثناء حديثه عن علم البديع وأنه بدأ الكتابة في فنونه بالمجاز، وبيّن أن المجاز عنده هو طرق القول التي تحتاج إلى التأويل، والمجاز لديه أبلغ من الحقيقة، وقد عرض الدكتور شوقي ضيف للمجاز لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني، وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف أمثلة توضيحية من لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني، ثم يعرض الدكتور تعريف المجاز العقلي لدى الإمام عبد القاهر، وقد عرض الدكتور أمثلة لهذا مما يثبت فيه الفعل لما ليس له، كقوله تعالى: "وأخرجت الأرض أثقالها"، وقد عرض لصورتين قال بهما الإمام عبد القاهر الجرجاني للمجاز العقلي، فقال: "إما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعي أحد أن له تأثيراً فيه مثل: (محببتك جاءت بي) وإما أن يكون قد علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا لربه وأنه ليس دهرياً ولا معطلاً" ٦٤ ثم يبين الدكتور من التصور السابق للمجاز العقلي مدى النزعة الكلامية للإمام عبد القاهر الجرجاني ضد أهل الظاهر، ثم ينتقل الدكتور شوقي

ضيف في كتابه: إلى تطبيقات الزمخشري في كتابه الكشاف ويعرض كيفية استفادة الزمخشري من الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه: (دلائل الإعجاز)، ثم عرض الدكتور شوقي ضيف لتحول البلاغة إلى قواعد جامدة جافة من خلال مجموعة من الكتب.

المطلب الثاني: جهود سيد نوفل من خلال كتابه: «البلاغة العربية في دور نشأتها»:

عرض الدكتور سيد نوفل لعملية تطور المجاز، فقد عرض أولاً لوجود المجاز والتشبيه في الشعر الجاهلي، ثم وجه هذا الوجود إلى القوة الشعرية التي بمقدرتها المقابلة بين الأشياء وعقد المشابهة ثم تخرج لنا عملاً شعرياً يوضح هذه المقابلة والمشابهة في صورة رائعة، ثم يعرض الدكتور سيد نوفل لتأثير الإسلام على المجاز، فقال: "وأتى الإسلام فكان عاملاً قوياً في تطور اللغة؛ واتخاذ المجاز وسيلة من وسائل هذا التطور". ٦٥ ثم يعرض لأثر الكتاب والمعلمين والمتكلمين والفقهاء واللغويين والرواة في نشأة البلاغة العربية، ثم بين أثر المتكلمين في تاريخ البلاغة العربية؛ حيث إنهم عنوا بالجدل واتخذوا من الألفاظ ودلالاتها المتنوعة وسيلة للغلبة في هذا المجال، ثم وضح ذلك من خلال عرض مثال على الجاحظ وكتبه، ثم وضح أن أول كتاب معروف في تاريخ البلاغة كان للجاحظ؛ حيث إنه جمع فيه كثير من المسائل البلاغية وبحثها، كما وضح أن للمتكلمين طريقة خاصة في معالجة البلاغة، وقد اهتم هؤلاء القوم بالقرآن والسنة على أنها نصوص يوجهونها لما يبعون فيثبتون فيها المجاز تارة وينفونه عنها تارة أخرى، ثم عرض الدكتور لجولات الفقهاء في البلاغة والمجاز؛ حيث إنهم اعتمدوا على نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في استنباط الأحكام الفقهية، وهذا جعلهم ينظرون في كلمات القرآن ودلالاتها وأسلوب القرآن وطريقة بيانه وفي طرائق التعابير ومراميتها، ثم بين الدكتور مثلاً للفقهاء بالإمام محمد بن إدريس الشافعي، الذي يعد أول من كتب في أصول الفقه، فقال الدكتور سيد نوفل: "قد افتتح رسالته التي جعلت مقدمة لكتاب الأم بذكر البيان ما هو، وقسمه إلى بيان القرآن، وبيان السنة للقرآن، والبيان بالاجتهاد وهو القياس ٦٦. ثم يوضح الدكتور سيد مدى توسع من بعد الإمام الشافعي في البحوث اللفظية البلاغية، حتى صار الأصولي والفقهاء في حاجة وقت نقشي العجمة إلى الإمام بفن البلاغة العربية، وصارت بحوث البلاغة تحوي القسم الأكبر في مقدمة علم الأصول، ثم يعرض الدكتور سيد نوفل لدور المفسرين في البلاغة والمجاز، ويعلن أن المفسرين قد شاركوا في البحث البلاغي، ثم عرض لمحاولة المفسرين أن يشرحوا ما في الآية من بلاغة ونحو وصرف، ثم عرض الدكتور سيد نوفل لدور اللغويين والنحاة والرواة، فقال: "فقد عني اللغويون والنحاة ببحث الألفاظ ودلالاتها، والعربية وقواعد بيانها، وعرضوا لما في النصوص من بلاغة عند شرحها، كما نقل الرواة أحاديث الأدب وتحدثوا في الاستعمالات المختلفة للكلمات" ٦٧ ثم عرض للبلاغة والمجاز قبل الجاحظ وفي العصر الإسلامي، ثم عرض الدكتور للبلاغة والمجاز لدى واصل بن عطاء، وعبد الحميد الكاتب، وابن المقفع، وعمرو بن عبيد، وجعفر بن يحيى، وشبيب بن شيبه، وسهل بن هارون، وأبو عبيدة، وبشر بن المعتمر، وكلثوم العتابي، ثم عرض للبلاغة لدى الجاحظ، فقد عرض لدى الجاحظ البلاغة، معناها، تعريفها، مسائلها، ثم عرض للبيان، ثم عرض للإيجاز كما عرض للبديح.

الفصل الخامس: أبرز المحدثين الذين تناولوا المجاز بالدراسة والبحث

المبحث الأول: جهود عبد القادر حسين من خلال كتابه: «القرآن والصورة البيانية»:

قد عرض الدكتور عبد القادر حسين من خلال كتابه: (القرآن والصورة البيانية) لموضوع المجاز؛ حيث إنه عرض تحت الباب الثاني لموضوع (الحقيقة والمجاز)، فقام الدكتور عبد القادر ببيان المدلول الاصطلاحي للمجاز بشكل واضح جلي، ثم عرض الدكتور لمجموعة من النصوص القرآنية كأمثلة للمجاز كما أنه أوضح المجاز بها، ثم عرض الدكتور عبد القادر لفكرة المجاز وتطورها، ثم عرض الدكتور لخطوات المجاز؛ فقد عرض للمجاز لدى أبي عبيدة في كتابه: (مجاز القرآن) وبين أن أبا عبيدة كان يعني بالمجاز هنا التفسير وليس المجاز على النحو الاصطلاحي الذي يعني بوضع الكلمة في غير موضعها الذي وضعت له في اللغة، ثم يعرض الدكتور عبد القادر حسين للمجاز لدى الجاحظ؛ حيث يبين أن الجاحظ قد عرف المجاز بمعناه الاصطلاحي في كتابه: (الحيوان)، وهذا ظهر مما عرضه الجاحظ من أمثلة ذكر فيها المجاز، وقام بتوضيح أن المجاز في المثال كان عن طريق وضع الكلمة في غير موضعها، ثم أبان هذا بأن عرض أمثلة لنفس الكلمة على الحقيقة وهو بوضعها في موضعها التي وضعت له في اللغة، ثم ينتقل بنا الدكتور عبد القادر عارضاً للمجاز لدى ابن قتيبة وقد أبان الدكتور أن المجاز لديه لم يكن واضحاً كل الوضوح في البداية على أنه مقابل للحقيقة، ثم يعرض الدكتور ما يبين أن ألوان البلاغة كلها من المجاز، ثم يعرض الدكتور للمجاز عند المبرد وقال أنه لم يتجاوز المجاز لدى المبرد لمعنى التفسير ولم يستقد المبرد من تطور المجاز لدى الجاحظ وابن قتيبة، ثم يعرض الدكتور عبد القادر حسين للمجاز لدى ابن جني؛ حيث إنه أبان أن المجاز لدى ابن جني كان مقابلاً للحقيقة، فقال في ذلك: "وقد كان لابن جني أثر كبير في اللاحقين بما ذكره في الحقيقة والمجاز والفرق بينهما.

فالحقيقة عنده: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز ما كان بضد ذلك "٦٨ ثم أوضح الدكتور أن المجاز يعدل إليه عن الحقيقة عند ابن جني لمعان ثلاثة: وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، وبين الدكتور مدى التطور الذي وصل إليه التفكير البلاغي ما بين عصر سيبويه وابن جني من خلال المفارقة التحليلية لمثال قد ورد لدى سيبويه وابن جني، ثم يعرض للمجاز لدى ابن فارس موضحاً أن المجاز لديه ليس حقيقة وهو كل ما خرج عن التعبير الحقيقي من تشبيه أو استعارة أو كف. ومعناه أن تكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام. كما وضح الدكتور أن ابن فارس يعتبر أن التقديم والتأخير نوعاً من المجاز؛ حيث إنه خروج عن الحقيقة، كما أنه أبان أن ابن فارس اعتبر أن الحقيقة أكثر من المجاز في اللغة، وهو بذلك يخالف ابن جني الذي قال بأن اللغة جلتها مجاز، ولكن ابن فارس لم يدعم رأيه بحجة قوية، ثم يعرض الدكتور للمجاز لدى عبد القاهر الجرجاني، وأبان أن المجاز لدى الإمام عبد القاهر لا يختلف عن الكلمة فالبلاغة لديه في عملية النظم؛ أي أن الجمال في المجاز لا ينبع من الكلمة؛ حيث إن الكلمة لا تكون مجازاً إلا داخل النظم، ثم عرض الدكتور عبد القادر حسين للمجاز المرسل، وقال بأن المجاز ينقسم إلى اثنتين؛ مجاز في الأفراد أو الكلمة، ومجاز في التركيب أو الإسناد، كما عرض الدكتور أمثلة لإيضاح أنواع المجاز، ثم قام الدكتور بالعرض المفصل للعلاقات التي تربط ما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ما يعرف بالملازمة، ثم عرض الدكتور للاستعارة، وبلاغتها، وأنواعها.

المبحث الثاني: جهود الدكتور عبد العظيم المطعني في المجاز في كتابه: (المجاز في اللغة والقرآن الكريم):

عرض الدكتور عبد العظيم المطعني في كتابه: (المجاز في اللغة والقرآن الكريم) للذين منعوا المجاز قبل الإمام ابن تيمية من أمثال: (الظاهري . الاسفرائيني)، كما تكلم عن إنكار المجاز في اللغة، وإنكاره في القرآن الكريم، كما تكلم عن المجاز لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني والأمدي وغيرهما، ثم عرض الدكتور عبد العظيم لابن تيمية على أنه من المنكرين للمجاز في القرآن الكريم، فقال: "حين يذكر الإمام ابن تيمية بين منكري المجاز مطلقاً وفي القرآن الكريم فإنه يمثل في هذا المقام قطب الدائرة؛ لأن من أنكر المجاز قبله لم يتحمسوا للإنكار حماسته، ولم يثوروا ثورته، ولم ينزحوا نزحه، ولم يقلبوا وجوه القول تقليبه، ولم يكن بين أيديهم من أسباب الإنكار ما كان بين يديه"٦٩، ثم وضح الدكتور أن ابن تيمية قد تعرض للحملة على المجاز في مواطن الحديث عن العقيدة، ثم ثبت ذلك بعرضه لمؤلفات الإمام ابن تيمية التي ناهض فيها المجاز، وهذه المؤلفات هي، (مجموع الفتاوى . كتاب الإيمان)، ثم بين أن كلا هذين الموضوعين يتحدث عن العقائد والتوحيد، ثم عرض للأسباب التي تنبأها الإمام ابن تيمية في إنكاره للمجاز في اللغة عامة والقرآن خاصة، كما أنه ناقش النصوص التي عرضها مثبتوا المجاز في اللغة، ثم تحدث الدكتور عن هذه الأسباب بالعرض، والتحليل، والفحص، والتعقيب، والنقد، وقد واجه الدكتور عبد العظيم المطعني مسائل الإمام ابن تيمية في إنكاره للمجاز بمواقف علماء الأمة من المجاز اقراراً به، وإعمالاً له فيما تناوله كل منهم في دائرة اختصاصه، كما أن الدكتور عبد العظيم المطعني قد اتجه إلى مواجهة إنكار الإمام ابن تيمية للمجاز بمواقف ما للإمام ابن تيمية، فقال الدكتور في ذلك: "أما عملنا في هذا المبحث فهو أن نواجه الإمام ابن تيمية بالإمام ابن تيمية نفسه. أو نترك الإمام ابن تيمية يواجه نفسه بنفسه. وذلك أننا وجدناه في مواضع كثيرة من كتبه يؤول الكلام تأويلاً مجازياً صرفاً، ولم ينقصه إلا أن يصرح باسم المجاز، كما رأيناه في مواضع أخرى يعتمد المجاز الذي هو قسيم الحقيقة...."٧٠ وبعدما فرغ الدكتور من العرض والتعقيب والنقد لابن تيمية المنكر للمجاز في اللغة والقرآن الكريم تعرض الدكتور لمنكري المجاز بعد الإمام ابن تيمية، وبدأ بالحديث عن تلميذ الإمام ابن تيمية وهو الإمام ابن قيم الجوزية، كما وضح الدكتور أن الإمام ابن قيم الجوزية قد احتذى حذو شيخه ابن تيمية إلا أنه تميز عنه في ناحيتين؛ هما:

١. أنه أكثر منه جدلاً وغراماً بكثرة الفروض والمداخلات والمحاكاة اللفظية، والبدء والعود.

٢. أنه ألد في الخصومة والنيل من معارضه ورميمه بالجهل والكذب وسوء الفهم وعدم الإدراك.

ثم أخذ الدكتور في العرض والتعقيب والنقد للإمام ابن قيم الجوزية، ثم عرض الدكتور للإمام الشنقيطي وإنكاره للمجاز، كما عرض الدكتور لمنهج الإمام الشنقيطي في إنكار المجاز؛ حيث إنه تبنى المذهب الجدلي النظري الذي كان لدى الإمامين ابن تيمية وابن القيم، ثم تولى الدكتور المطعني العرض والتعقيب والنقد، ثم قام الدكتور بعد ذلك بإلقاء نظرات جامعة في تجويز المجاز وإثباته، ثم نظرات جامعة في منع المجاز، ثم يختم الدكتور عبد العظيم المطعني كتابه برأيه القائل بأن ظاهرة إنكار المجاز في اللغة والقرآن الكريم هي شبهة كتب لها الشهرة ولم يكتب لها النجاح.

وفي الختام وبعد الحمد لله والصلاة على رسول الأنام محمد وعلى آله وصحبه الكرام ،وبعد نهاية عرض موجز متعلق بالمجاز القرآني ،وبمحاولة يسيرة لجمع مايتعلق بالمجاز القرآني والذي يعتبر مطلباً مهماً في الدراسات القرآنية التي تعنتي بكشف المعاني والمراد من الآيات القرآنية ،ومن هذه الدراسة نستطيع أن نشير إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً: النتائج

١- العلاقة الوثيقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمجاز القرآني .

٢- المجاز القرآني أسلوب رصين ومن أساليب القرآن المبعثوث في سورة وآياته.

٣- استيعاب القرآن لأقسام المجاز المتعددة.

ثانياً: التوصيات

١- استخراج مافي كتب التفسير من جهود في المجاز القرآني واستخراجها كدراسات مستقلة .

٢- بذل الجهد في بيان المجاز القرآني من خلال سورة أو جزء قرآني .

٣- تدريس مادة المجاز القرآني أسوة بمادة الإعجاز القرآني في الأقسام الشرعية والأصولية .

أرجو من الله العلي القدير أن تكون هذه الدراسة من الدراسات النافعة الخادمة في الدراسات القرآنية .

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أحمد رضا، متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.
- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥ . ١٩٨٤.
- الإيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة رسالة ناشرون.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية.
- الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث . القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
- الزمخشري، الكشاف، اعتنى به خليل مأمون شيجا، دار المعرفة . بيروت / لبنان، ط ٣ . ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان، ط ١ / ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣ . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- سيد نوفل، البلاغة العربية في دور نشأتها، مكتبة النهضة المصرية.
- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط ٩.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، مكتبة الخانجي . مصر .
- عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، مكتبة وهبة، ج ٢، ص ٢٣.
- الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١ . ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- عبد القادر حسين، القرآن والصورة البيانية، عالم الكتب، ط ٢ / ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر .
- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ص ٢٠.
- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط ١ . ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ.
- المبرد، الكامل، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٣ . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت.

الهوامش

- ١ انظر: كتاب العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعبوبه، (٢٥٦/١٦).
- ٢ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، م، ص ٣٢٧.
- ٣ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥. ١٩٨٤، ص ١٢٣.
- ٤ متن اللغة، أحمد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، ج ١، ص ٦٠٠، ٦٠٢.
- ٥ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث - القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٢٥٦.
- ٦ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ص ٢٠.
- ٧ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص ٢٥٦.
- ٨ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص ٢٦٢.
- ٩ مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية / بيروت. لبنان، ط ١ / ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م، ص ٣٥٩.
- ١٠ الكتاب، سيوييه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣. ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٤٧.
- ١١ مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٣٥٩.
- ١٢ الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ج ٥، ص ٢٦.
- ١٣ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ص ٢٠.
- ١٤ الكامل، المبرد، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٣. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مجلد ٣، ص ١٥٠٤.
- ١٥ الكامل، المبرد، مجلد ٣، ص ١٥٠٤.
- ١٦ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج ٢، ص ٤٤٢.
- ١٧ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج ٢، ص ٤٤٣.
- ١٨ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ص ٦٦.
- ١٩ الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، دار الكتب العلمية، ط ١. ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ، ص ٢١٢.
- ٢٠ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، عالم الكتب، ط ٢ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٥٦.
- ٢١ انظر الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص ٤٩٤ - ٤٩٥.
- ٢٢ المجاز في اللغة والقرآن الكريم، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، ج ٢، ص ٢٣.
- ٢٣ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج ٢، ص ٢٥٥.
- ٢٤ انظر "المجاز في اللغة والقرآن الكريم"، عبد العظيم المطعني، ج ٢.
- ٢٥ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج ٢، ص ٢٥٥.
- ٢٦ الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة رسالة ناشرون، ص ٤٩٤.
- ٢٧ الكشف، الزمخشري، اعتنى به خليل مأمون شيا، دار المعرفة - بيروت / لبنان، ط ٣. ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، ص ١٠٧١.
- ٢٨ الكشف، الزمخشري، ص ٦٥١.
- ٢٩ الكشف، الزمخشري، ص ٢٩٩.
- ٣٠ مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ج ٢٩، ص ١٠٦.
- ٣١ مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، ج ٢٢، ص ٥.
- ٣٢ مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، ج ١٢، ص ٤٤.
- ٣٣ المجاز في اللغة والقرآن الكريم، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، ج ٢، ص ٦٤٣.
- ٣٤ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، عالم الكتب، ط ٢ / ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م، ص ١٣١.
- ٣٥ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ص ١٣١.
- ٣٦ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مكتبة الخانجي - مصر، ج ٢، ص ٥٧.
- ٣٧ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ج ٢، ص ٢٢٦.

- ٣٨ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ج ٢، ص ٢٢٦.
- ٣٩ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ج ٢، ص ٢٢٧.
- ٤٠ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ج ٢، ص ٨٧.
- ٤٢ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ص ١٣٣.
- ٤٣ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ص ١٣٣.
- ٤٤ الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ج ٥، ص ٢٥.
- ٤٥ الحيوان، الجاحظ، ج ٥، ص ٣٢.
- ٤٦ الحيوان، الجاحظ، ج ٥، ص ٢٧.
- ٤٧ الحيوان، الجاحظ، ج ٥، ص ٣٢.
- ٤٨ الحيوان، الجاحظ، ج ٥، ص ٣٢.
- ٤٩ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ص ٢٠.
- ٥٠ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ٢٠ . ٢١.
- ٥١ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٠٦.
- ٥٢ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٠٨.
- ٥٣ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٠٩.
- ٥٤ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١١١.
- ٥٥ البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٩، ص ١٤٠.
- ٥٦ مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان، ط ١ / ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م، ص ٣٥٩.
- ٥٧ مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٣٦٠ . ٣٦١.
- ٥٨ مفتاح العلوم، السكاكي، ٣٦٢.
- ٥٩ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٦٦.
- ٦٠ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٩٤.
- ٦١ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٧٨.
- ٦٢ البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٩، ص ٥٦.
- ٦٣ البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ص ١٤٠.
- ٦٤ البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ص ٢١٤ . ٢١٥.
- ٦٥ البلاغة العربية في دور نشأتها، سيد نوفل، مكتبة النهضة المصرية، ص ٨.
- ٦٦ البلاغة العربية في دور نشأتها، سيد نوفل، ص ٣٣.
- ٦٧ البلاغة العربية في دور نشأتها، سيد نوفل، ص ٥٢.
- ٦٨ القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ص ١٣٩.
- ٦٩ المجاز في اللغة والقرآن الكريم، عبد العظيم المطعني، ج ٢، ص ٦٤١.
- ٧٠ المجاز في اللغة والقرآن الكريم، عبد العظيم المطعني، ج ٢، ص ٨٢٠ . ٨٢١.